المجلس التنفيذي
الدورة السادسة والأربعون بعد المائة
روما، 9-10 ديسمبر/كانون الأول 2025

خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2026

الوثيقة: EB 2025/146/R.10

بند جدول الأعمال: 3(ج)(1)

التاريخ: 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2025

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للإقرار

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى إقرار خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2026.

الأسئلة التقنية:

Madina Bazarova
مديرة
مكتب المراجعة والإشراف
البريد الإلكتروني: m.bazarova@ifad.org

Robert Creswell
مدير المراجعة
مكتب المراجعة والإشراف
البريد الإلكتروني: r.creswell@ifad.org

جدول المحتويات

أولا – مقدمة وموجز خطة العمل	**1**
ثانيا - استراتيجية الإشراف الداخلي للفترة 2026-2027	**1**
ألف- الأهداف الاستراتيجية لمكتب المراجعة والإشراف	1
باء- المخاطر والأولويات	2
ثالثا- خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2026	**3**
ألف- خطة المراجعة الداخلية	3
باء- أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد	5
جيم- إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي: عملية استعراض محايدة	6
رابعا- قدرات مكتب المراجعة والإشراف ومخصصاته من الموارد لعام 2026	**6**
الملاحق	
الملحق الأول: رؤية مكتب المراجعة والإشراف ورسالته	9
الملحق الثاني:الأساس المنطقي لأنشطة المراجعة الداخلية ونطاقها المحتمل	10
الملحق الثالث: الاختيارات الأوَلية للبلدان	14

خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2026

أولا – مقدمة وموجز خطة العمل

1- تعرض هذه الورقة خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2026 وتضع الأسس لخطة عمل عام 2027. وهي مدعومة بمعلومات أساسية ذات صلة ومتوائمة مع رؤية مكتب المراجعة والإشراف ورسالته اللتين وافق عليهما المجلس التنفيذي (انظر الملحق الأول).

2- وتشكّل خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2026 وأساسها المنطقي استجابة قوية للسياقين الداخلي والخارجي للصندوق، ولأولوياته ومخاطره الرئيسية، وقد وافق عليها رئيس الصندوق. ويجوز للجنة مراجعة الحسابات، وفقا لاختصاصاتها، أن تقدّم مقترحات إلى رئيس الصندوق للنظر فيها. وبعد الانتهاء منها، ستقدم خطة العمل إلى المجلس التنفيذي لإقرارها في دورته التي ستُعقد في ديسمبر/كانون الأول 2025.

3- وتتضمن خطة المراجعة الداخلية المقترحة لعام 2026 ثماني عشرة مراجعة، ستُحدَّد أولوية خمس عشرة منها. وتُعدّ عمليات المراجعة المقترحة أعمق وأكثر تعقيدا من تلك الواردة في خطط العمل السابقة.

4- وتشمل خطة قسم التحقيقات لعام 2026، إلى جانب الأنشطة الأساسية، تركيزا متواصلا على الإجراءات الاستباقية مثل بناء القدرات والعمل مع النظراء الوطنيين.

5- وتقدم خطة العمل إلى لجنة مراجعة الحسابات إلى جانب مخصصات ميزانية مكتب المراجعة والإشراف لعام 2026، بصيغتها التي أقرتها إدارة الصندوق.

ثانيا ـ استراتيجية الإشراف الداخلي للفترة 2026-2027

ألف- الأهداف الاستراتيجية لمكتب المراجعة والإشراف

6- يتولى مكتب المراجعة والإشراف مهمة توفير ضمانات مستقلة وخدمات استشارية لإدارة الصندوق وهيئاته الرئاسية بشأن فعالية الحوكمة وإدارة المخاطر وآليات الرقابة في الصندوق، وكفاءة وفعالية أساليب عمله والامتثال للقواعد والأنظمة المعمول بها. ويتولى مكتب المراجعة والإشراف أيضا مهمة إجراء تحقيقات مستقلة في جميع ادعاءات سوء السلوك والتدليس والفساد في الأنشطة والعمليات الممولة من الصندوق. ويُضفي مكتب المراجعة والإشراف قيمة مضافة من خلال تقديم منظور مستقل وموضوعي بشأن إدارة المخاطر التي يتعرض لها الصندوق، والفرص التي يمكن أن تدعم تحقيق أهدافه بنجاح.

7- وانطلاقا من الإنجازات التي تحققت في عام 2025، سيواصل مكتب المراجعة والإشراف تعزيز رسالته ورؤيته (انظر الملحق الأول) بهدف زيادة مساهمته في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للصندوق إلى أقصى حد. وفيما يلي مجالات التركيز للفترة 2026–2027:

- **مواءمة المخاطر المستهدفة والأولويات** من خلال تركيز دقيق على المخاطر والأولويات الرئيسية التي تحددها قيادة الصندوق وهيئاته الرئاسية وتقييم مكتب المراجعة والإشراف. ويشمل ذلك إعادة تقييم مجالات التغطية والمنهجيات، ووقف الأنشطة الأقل قيمة، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد من خلال الاستفادة من أوجه التآزر مع مقدمي الضمان الآخرين وتقييم أنشطة التحسين الجارية المقررة وتنفيذها من جانب إدارة الصندوق لتلبية احتياجات الصندوق الأساسية في مجال الضمان.
- **تعزيز كفاءة الضمان وفعاليته** من خلال استكشاف التحسينات وتنفيذها لتعزيز تغطية الضمان بما يضمن استمرار كفاءته وتأثيره.

- **تحقيق توازن في تصنيف الضمان والعمل الاستشاري** من خلال بذل جهود محددة لتحقيق المزيج الأمثل من الأنشطة الاستشارية وأنشطة الضمان الاستراتيجية، والأعمال القائمة على المخاطر والأعمال الأساسية فيما يتعلق بتطور السياسات والعمليات والنظم الداخلية في الصندوق وأنشطة مقدمي الضمان الآخرين الداخليين والخارجيين.
- **التعلّم على النطاق المؤسسي** من خلال تعميق تحليل الأسباب الجذرية في عمليات المراجعة والتحقيق، بهدف تعزيز التعلّم المؤسسي. وستُنشر هذه الأفكار بطريقة منهجية على نطاق الصندوق لدعم التحسين المستمر ومنع الممارسات غير السليمة.
- **التخطيط الديناميكي والاستجابة للمخاطر**. توفر الخطة المُقترحة أساسا مرنا سيتطور استجابة للمشهد المتغير للمخاطر، استنادا إلى عملية تحديد ضمان المخاطر الجارية التي بدأ تنفيذها في عام 2025.
- **تعزيز التفاعل مع آليات النزاهة الوطنية** من أجل تعزيز النزاهة في المشروعات الممولة من الصندوق.

باء- المخاطر والأولويات

8- في الوقت الذي يستعد فيه الصندوق للتجديد الرابع عشر لموارده، يواجه بيئة خارجية تتسم بدرجة متزايدة من التعقيد وعدم اليقين. وتشمل التحديات الرئيسية ما يلي:

- استمرار الضغط على التمويل الأساسي، مما يتطلب تحديد الأولويات وتخصيص الموارد بعناية.
- تزايد توقعات الدول الأعضاء لإظهار قدر أكبر من الكفاءة والشفافية والأثر.
- تطوّر خطة الإصلاح لمبادرة الأمم المتحدة 80، التي تقتضي أن يظل الصندوق سريع الاستجابة وذا صلة داخل منظومة الأمم المتحدة الأوسع.

9- وأرسى الصندوق أسس القدرة على الصمود في وجه التحديات السابقة، بما في ذلك جائحة كوفيد-19 وقيود التمويل؛ ومع دخوله مرحلة تتسم بدرجة أكبر من عدم اليقين، تشمل استجابته للتحديات الحالية ما يلي:

- **تحقيق المستوى الأمثل لرأس المال**. تهدف عمليات الاستعراض الجارية لكفاية رأس المال، وإطار الاقتراض المتكامل، وإدارة الأصول والخصوم إلى تعزيز التمويل بالديون للصندوق ضمن الحدود الموافق عليها بشأن الإقبال على المخاطر
- **الكفاءة التشغيلية وتبسيط الإجراءات**. مع اقتراب عملية إعادة المعايرة من نهايتها، يعمل الصندوق على تنفيذ خطة طموحة لتحقيق المستوى التشغيلي الأمثل. وتشمل هذه الخطة تبسيط الإجراءات، ومواءمة الميزانيات مع النتائج المتوقعة، وتنفيذ التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة لضمان توافق القدرات الداخلية مع الاحتياجات التنظيمية، والحفاظ في الوقت نفسه على مستوى مشاركة الموظفين ومرونتهم.
- **اللامركزية والحوكمة**. يتطلب استكمال عملية اللامركزية استعراضا شاملا للسياسات والإجراءات لضمان وضوح الأدوار والمساءلة والضوابط الداخلية الفعالة في إطار عملية اتخاذ القرارات الصادر تفويض بها.
- **توسيع نطاق العمليات غير السيادية**. من المتوقع أن تكون زيادة الاستثمارات في العمليات غير السيادية ضرورية لدعم طموحات الصندوق في تحقيق الأثر. وبينما حقق الصندوق بالفعل تقدما في إشراك القطاع الخاص من أجل تحقيق الأثر، فإن الحجم المتوقع لهذه المشاركة في المستقبل يتطلب تعزيز مستويات الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية.

- **التحول الرقمي**. سيولي الصندوق مزيدا من الاهتمام للاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة في دعم عملياته، مع الموازنة بين الموارد المحدودة وضمان الأمن السيبراني وجودة التنفيذ.
- **تنقل ومرونة القوى العاملة**. يُجرى حاليا استعراض إطار التنقل لضمان أن يساهم توزيع المواهب في دعم مرونة المؤسسة وقدرتها على الاستجابة للأولويات المتطورة.
- مواصلة تنفيذ الرقابة على المخاطر في الشعب والتقييمات الذاتية، وإنشاء سجل ديناميكي للمخاطر، واعتماد نموذج نضج إدارة المخاطر، بما يساعد الصندوق على تحقيق أهدافه بطريقة مُدارة بشكل جيد.

ثالثا- خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2026

ألف- خطة المراجعة الداخلية

10- عند تحديد عمليات المراجعة وترتيب أولوياتها لعام 2026، جرى النظر بعناية في الأولويات التي حددت في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، والإصلاحات المؤسسية الجارية، والأفكار المستخلصة من نظام إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق، والأولويات الاستراتيجية المبينة أعلاه، والمدخلات المقدمة من كلٍّ من الإدارة العليا ولجنة مراجعة الحسابات. واستكمل مكتب المراجعة والإشراف هذه العملية بإجرائه تحليل شامل للبيانات وتقييم للمخاطر. ويتعاون المكتب حاليا بشكل وثيق مع مكتب إدارة المخاطر المؤسسية وشركة EY وغيرهما من الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية، من أجل مواصلة تحديد المخاطر الحرجة وتقييم مشهد الضمان القائم لتحديد أي فجوات أو تداخلات. وبما أن هذه العملية لا تزال قيد التنفيذ، فمن الممكن أن تستنير بها أعمال المراجعة الداخلية. ولضمان القدرة على الاستجابة للتحديات الناشئة، تحتفظ خطة المراجعة بقدر من المرونة يسمح بإدخال التعديلات اللازمة عند تحديد مخاطر جديدة ومع استمرار تطور عملية التقييم الذاتي للرقابة على المخاطر.

11- وترد تفاصيل خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف المُقترحة لعام 2026 في الجدول 1. ويأخذ جدول كل مهمة في الاعتبار عدة عوامل رئيسية، من بينها المدة المنقضية منذ آخر مراجعة، وما إذا كانت العملية الأساسية قد بلغت مستوى كافيا من النضج يبرر إجراء مراجعة ضمان كاملة، أو ما إذا كان من الأنسب الاكتفاء باستعراض استشاري. ويرد الأساس المنطقي لاختيار كل مهمة في الملحق الثاني، الذي يقدم ملخصا للنطاق المتوقع لكل مهمة، فضلا عن الاعتبارات الأولية للمهام المحتملة في عام 2027. ويقدم الملحق الثالث ترتيبا لأولويات البرامج القطرية المختارة لعمليات مراجعة الإشراف في عامي 2026 و2027. ويُعزى سبب التخفيض المُقترح في عدد المهام أساسا إلى انتهاء عقد موظف المراجعة المهني المبتدئ الذي كان محددا بثلاث سنوات، فضلا عن التحول الاستراتيجي نحو مهام أكثر استهدافا وعمقا. ويهدف هذا النَهج إلى تقديم أفكار وقيمة أكبر من خلال التركيز على مجالات المخاطر الحرجة ومواءمة العمل مع الأولويات المؤسسية. ونتيجة لذلك، ستُخفض أولوية ثلاث من عمليات المراجعة الثماني عشرة المقررة استنادا إلى التقدم المحرز في الإجراءات التي تتخذها الإدارة في المجالات ذات الصلة، بما يضمن بقاء موارد المراجعة مستجيبة لاعتبارات المخاطر المتغيرة والاحتياجات التنظيمية.

الجدول 1

خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2025 والخطة المقترحة لعام 2026

النشاط	خطة عام 2025	الخطة المقترحة لعام 2026
الضمان الاستراتيجي والعمل الاستشاري		
التأهب للإشراف في الأوضاع الهشة	1	
عملية تحديد ضمان المخاطر (قد تستمر حتى عام 2026)	1	
حوكمة البيانات		1
الذكاء الاصطناعي		1
إطار السياسات/الإجراءات الملائم للغرض		1
الضمان القائم على المخاطر		
إطار الإشراف على البرامج	1	
الأموال التكميلية	1	
السلامة والأمن في أثناء السفر في بعثات	1	
الأمن السيبراني		1
إدارة شؤون الاستشاريين		1
نظام الخزانة والمحاسبة وإدارة المخاطر		1
اتساق عمليات تصميم المشروعات		1
استمرارية الأعمال		1
العمليات غير السيادية والقطاع الخاص		1
الضمان الأساسي		
الإشراف على البرامج القطرية	5	5
المكاتب القطرية والإقليمية	3	1
التقرير الشامل: المكاتب القطرية/الإقليمية	1	
ضوابط معالجة الصرف		1
الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي	1	
نفقات مقر إقامة رئيس الصندوق	1	1
التصديق على نفقات المقر	1	1
المجموع الفرعي	17	18
قيود القدرة الاستيعابية (تُحدَّد المهام لاحقا استنادا إلى المخاطر)	-	(3)
المجموع	**17**	**15**
مذكرة: المهام المنجزة المرحّلة من عام 2024: - الإشراف على البرنامج القطري لتشاد - إدارة الاستجابة للطوارئ والمبادرات الخاصة - تنفيذ إطار إدارة المخاطر المؤسسية - التقرير الشامل عن الإشراف على البرامج القطرية	1 1 1 1	

12- وحددت أيضا أساليب/وظائف العمل الواردة في الجدول 3 بوصفها مجالات مراجعة ذات أولوية، ويمكن أن تُستخدم بدائل عن المهام المدرجة في خطة العمل لعام 2026 (في حال تغيّرت المخاطر أو الأولويات)، أو تُدرج ضمن خطة العمل للفترة 2027–2028. وستُغطى جميع أساليب العمل المصنفة كمجالات عالية المخاطر في إطار عمليات المراجعة التي يجريها مكتب المراجعة والإشراف بدرجة معينة خلال العامين

المقبلين. وعلاوة على ذلك، إذا ظهرت مؤشرات على أن بعض العمليات تستحق المراجعة، سيستجيب مكتب المراجعة والإشراف بطلب موارد إضافية.

الجدول 2

قائمة مهام المراجعة/المهام الاستشارية البديلة المحتملة لعام 2026 وللفترة 2027-2028

مهام المراجعة الداخلية والمهام الاستشارية

- إدارة الأصول والخصوم
- العمليات غير السيادية والقطاع الخاص
- التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة
- إعداد الميزانية الاستراتيجية والموافقة عليها
- استراتيجية التحول الرقمي
- مبادرة المرونة التشغيلية
- عمليات الموافقة على التوريد في المشروعات
- إدارة المنح في الصندوق
- الإشراف على مشروعات الابتكار التجريبية وفعالية تنفيذها
- تعيين الموظفين وإدارة الوظائف الشاغرة
- الضوابط على استحقاقات الموظفين وبدلاتهم
- آلية الحصول على الموارد المقترضة
- إدارة عمليات سداد القروض والمبالغ المستردة والمتأخرات

13- ويتضمن الذيل رسمين بيانين يوضحان كيفية توافق المهام المُقترحة مع المخاطر:

- يبين الرسم البياني 1 أساليب العمل التي حصلت على درجتين أو أكثر في مقياس من ثلاث نقاط لمستوى المخاطر الصافية في مجال المراجعة، بعد مراعاة أعمال الضمان الأخرى وعمليات المراجعة الحديثة أو المتزامنة. وتُغطى جميع العمليات، مع إعطاء الأولوية في البداية لتلك التي تنطوي على أعلى مستوى من المخاطر.
- يبين الرسم البياني 2 كيفية ارتباط المهام المقترحة بالمجالات الأربعة للمخاطر في الصندوق (المستوى 1)، مع بروز تحول نحو الأعمال الأكثر استراتيجية.

14- ويمكن لمكتب المراجعة والإشراف، بالإضافة إلى دوره كمراقب للجان الإدارة، إجراء عمليات استعراض استشارية محددة بناء على طلب الإدارة. وعلاوة على ذلك سيواصل مكتب المراجعة والإشراف رصد التنفيذ الفوري لتوصيات المراجعة المعلقة ودعم الإدارة في تحديد التحسينات والتدابير التصحيحية اللازمة. وسيواصل مكتب المراجعة والإشراف العمل عن كثب مع كيانات المراجعة في وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية الأخرى لضمان اتباع نهج منسقة في عمليات المراجعة وتحقيق تبادل فعّال للمعلومات.

باء- أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد

15- لن تطرأ تغييرات على الأولويات الرئيسية لقسم التحقيقات في مكتب المراجعة والإشراف في عام 2026 وهي: (1) ضمان التحقيق في الادعاءات في الوقت المناسب وبفعالية، (2) الحفاظ على تعاون وثيق مع الشعب الأخرى في الصندوق للتخفيف من مخاطر التدليس والفساد في مرحلة مبكرة. وتحقيقا لهذه الغاية، ونظرا للتحديات التي تواجه ميزانية مكتب المراجعة والإشراف لغير الموظفين، سيزيد مكتب المراجعة والإشراف من تبسيط إجراءات التحقيق ونماذج الإبلاغ استجابة لحجم القضايا الكبير، وسيواصل التعاون مع الوحدات التشغيلية لمعالجة المخاطر المتبقية التي لا تزال قيد التحقيق. ومع ذلك، قد تكون هناك حاجة إلى موارد إضافية

إذا استمر العبء الكبير للقضايا، واستدعى الأمر تعيين استشاريين في مجال التحقيقات لضمان الاستجابة في الوقت المناسب.

16- وسيواصل مكتب المراجعة والإشراف دعم تنفيذ سياسة مكافحة الفساد بالتعاون مع المكاتب المسؤولة وسيقوم بالتنسيق عن كثب مع مكتب الشؤون الأخلاقية في التعامل مع ادعاءات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين. كما سيواصل مكتب المراجعة والإشراف التعاون الوثيق في هذه المسائل مع كيانات التحقيق التابعة لوكالات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية.

17- وللحد من المخاطر المتأصلة في التدليس في الأنشطة الممولة من الصندوق، سيُنفّذ مكتب المراجعة والإشراف برنامجا لبناء القدرات للمؤسسات الوطنية المشرفة على المشروعات الممولة من الصندوق. ويشمل ذلك إبرام مذكرة تفاهم مع مكتب الجرائم الاقتصادية والمنظمة في غانا، وإطلاق مبادرة مشتركة لبناء القدرات مع مكتب نائب رئيس البنك الدولي لشؤون النزاهة للمشروعات الممولة تمويلا مشتركا. وعلاوة على ذلك، سيُوسّع مكتب المراجعة والإشراف هذه الجهود لتشمل سلطات وطنية ومؤسسات مالية دولية أخرى.

18- وبالتوازي مع هذه الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات المؤسسية، سيكثّف مكتب المراجعة والإشراف تركيزه على تحديد الأسباب الجذرية لحالات التدليس والفساد وسوء السلوك ومعالجتها. وسيجري إطلاع إدارة الصندوق والوحدات التشغيلية على هذه النتائج بشكل منهجي للاسترشاد بها في اتخاذ تدابير وقائية والحد من تكرار الحوادث المماثلة.

19- وإدراكا من مكتب المراجعة والإشراف بأن النزاهة تتجاوز المسائل المالية، فإنه ملتزم بنفس القدر بحماية البيئة عند تنفيذ المشروعات الممولة من الصندوق. وسيساعد مكتب المراجعة والإشراف في وضع إطار قانوني لمعالجة الانتهاكات البيئية المحتملة، بما في ذلك تحديث نموذج التصديق الذاتي لضمان امتثال جميع المتعاقدين في المشروعات للقوانين البيئية الوطنية في أثناء التنفيذ.

20- ولزيادة التوعية بمكافحة الفساد، سيقوم مكتب المراجعة والإشراف، بالتعاون مع مكتب الفعالية الإنمائية، بتطوير وإطلاق وحدة نموذجية للتدريب على مكافحة الفساد كجزء من مبادرة الصندوق الأوسع لتدريب موظفي المشروعات، بهدف تعزيز النزاهة في جميع المشروعات التي يمولها الصندوق.

جيم- إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي: عملية استعراض محايدة

21- يقوم بعملية الاستعراض المحايد لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي خبير مستقل، هو الموظف المسؤول عن الشكاوى المتعلقة بإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي. وسيتولى مكتب المراجعة والإشراف رصد أداء الموظف المسؤول عن الشكاوى المتعلقة بإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي. ولم تُقدم أي شكاوى إلى هذه الآلية بعد، ولكن حُددت مجموعة من المرشحين المحتملين لتعيينهم بسرعة عند الحاجة. وسيقدم مكتب المراجعة والإشراف الدعم اللوجستي والدعم للميزانية (بتمويل من مخصصات منفصلة في الميزانية). وسيجري الموظف المسؤول عن الشكاوى المتعلقة بإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي عملية الاستعراض المحايد باستقلالية تامة.

رابعا- قدرات مكتب المراجعة والإشراف ومخصصاته من الموارد لعام 2026

22- يعرض الجدول 3 ميزانية مكتب المراجعة والإشراف واتجاهات القوى العاملة على مدى الأعوام الأربعة الماضية ومخصصات الميزانية وتوقعات القوى العاملة المقابلة للعامين المقبلين.

23- وكانت الزيادات في مخصصات الميزانية على مر السنوات مدفوعة أساسا بزيادة عدد التحقيقات. وبالنسبة للمراجعة، كانت الزيادة في عدد مهام المراجعة في الماضي مدعومة بموارد إضافية مثل مناصب الموظفين الفنيين المبتدئين.

24- وفي المستقبل، وعلى الرغم من استقرار عدد قضايا التحقيقات في عام 2025، فقد زادت نسبة التحقيقات الداخلية. وعموما، تكون التحقيقات الداخلية أكثر تعقيدا بطبيعتها وتتطلب جهد أكبر. ولذلك، وبناء على التخصيص الحالي للموارد، قد تتباطأ وتيرة إنجاز القضايا.

25- وعادت القوى العاملة في مجال المراجعة الداخلية إلى المستويات التي كانت عليها قبل انضمام الموظفين الفنيين المبتدئين. ولن تضاف أي وظائف جديدة نظرا لعدم تخصيص ميزانية إضافية. ومع ذلك، لا يُعد هذا العامل الوحيد وراء انخفاض عدد مهام المراجعة. ومع ازدياد تعقيد وعمق عمليات المراجعة المقررة، فإنها تتطلب مزيدا من البحث والتحليل، مما يزيد بدوره من حجم الجهد اللازم لإنجازها. وستُستكمل قدرات المراجعة الحالية من خلال الاستعانة بمصادر مشتركة وبمصادر خارجية، نظرا لتعقيد العمل المقرر.

الجدول 3

المخصصات التاريخية ومخصصات الميزانية للفترة 2026-2027 مقابل عدد الموظفين وعدد المهام

الموارد	*2022*	*2023*	*2024*	*المقدرة لعام 2025*	*المقترحة لعام 2026*	*المقترحة لعام 2027*
الميزانية الإجمالية الموافق عليها	**2 680 201**	**2 663 061**	**2 914 410**	**3 008 000**	**3 141 000**	**3 141 000**
الميزانية الفعلية/المقدرة/المخصصة						
ميزانية الموظفين	2 140 534	2 105 750	2 439 250	2 401 583	2 562 000	2 562 000
ميزانية غير الموظفين						
الممولة من الميزانية العادية	322 301	290 061	402 410	435 000	478 500	526 350
المخصصات الإضافية الممولة من مجموع الوظائف الشاغرة وموارد أخرى	125 694	315 826	215 670	248 392	100 500	52 650
الميزانية الإجمالية الفعلية/المقدرة/المخصصة	**2 588 529**	**2 711 637**	**3 057 330**	**3 084 975**	**3 141 000**	**3 141 000**
الفرق بين الميزانية الفعلية والميزانية الموافق عليها	(91 672)	48 576	142 920	76 975	-	-
عدد موظفي المراجعة						
• عقود الموظفين	5	5	5	5	5	5
• الموظفون الفنيون المبتدئون	1	2	2	1	0	0
• الاستشاريون المخصصون	12	12	12	13	يحدد لاحقا	يحدد لاحقا
عدد عمليات المراجعة	18	19	19	17	15	تحدد لاحقا
عدد موظفي التحقيقات						
• عقود الموظفين	7	7	7	6	7	7
• • الاستشاريون بدوام كامل وبعقود طويل الأجل	2	2	3	3	3	3
• الاستشاريون المخصصون	3	3	1	2	يحدد لاحقا	يحدد لاحقا
• عدد التحقيقات	105	118	141	140	140	140

26- وفي عام 2026، سيبدأ العمل بسجلات الدوام لتتبع الوقت/الجهد المبذول في كل مهمة لتحديد المجالات التي يمكن تحقيق المزيد من الكفاءة فيها.

27- وتغطي ميزانية غير الموظفين تكلفة الخبراء المحليين وخدمات المراجعة والتحقيق الخاصة المتخصصة، والسفر، وتراخيص أدوات المراجعة والتحقيق، والتدريب المتخصص لتكملة قدرات الموظفين. وتشمل الميزانية أيضا بعض الدعم الاستشاري الطويل الأجل للمساعدة في إدارة عبء الحالات في مجال التحقيق.

28- وسيواصل مكتب المراجعة والإشراف إعادة تقييم قدراته وبناءها من خلال التدريب في المجالات التقنية الذي سيشارك فيه الصندوق على نحو متزايد، ومن خلال الأدوات المحسّنة للمراجعة والتحقيقات. وقُدِّمت خطة التعلّم الخاصة بالشعبة لعام 2026 استنادا إلى تقييم احتياجات المهارات مقارنة بخطة العمل ورؤية مكتب المراجعة والإشراف.

رؤية مكتب المراجعة والإشراف ورسالته

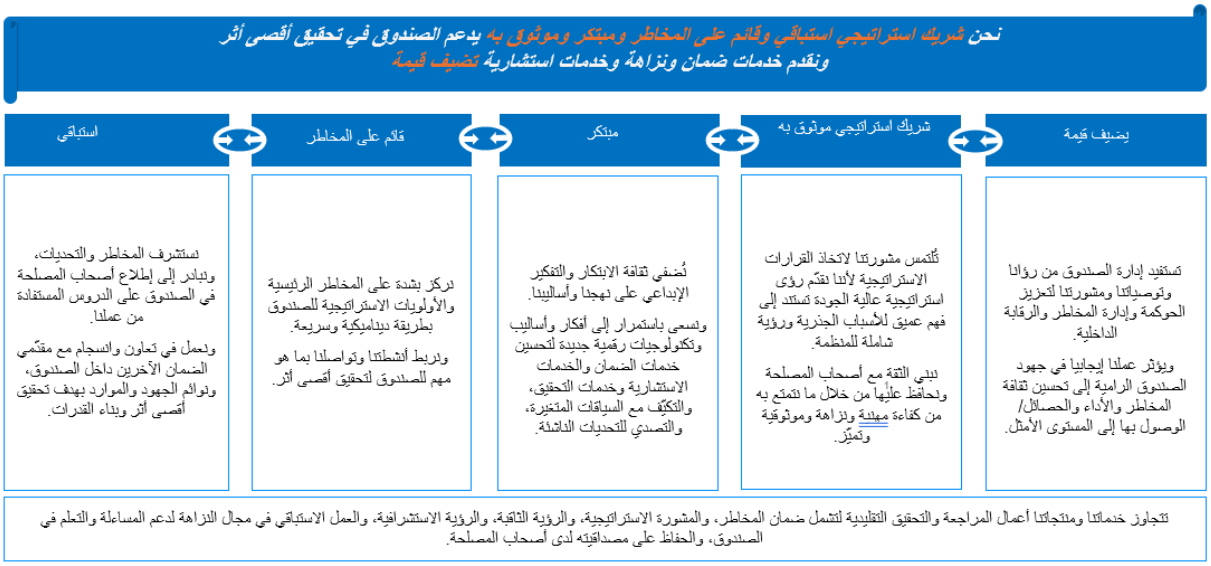

الأساس المنطقي لأنشطة المراجعة الداخلية ونطاقها المحتمل

1- **الأساس المنطقي لاختيار أنشطة المراجعة الداخلية في عام 2026**. يعكس الأساس المنطقي لاختيار أنشطة المراجعة الداخلية وتحديد أولوياتها مستوى المخاطر المُقيَّمة، والضمانات المقدم من مقدّمي الضمان الآخرين، والقدرات، والأهمية الاستراتيجية. وتحتفظ الخطة بقدر من المرونة لإدخال التعديلات خلال العام، ولا سيما مع تطوّر عمليات التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة وإجراء عملية تحديد ضمان المخاطر، كما تتجنب إثقال كاهل أي شعبة واحدة بعمليات مراجعة متعددة. إضافة إلى ذلك، تأخذ الخطة في الاعتبار مبادرات تطوير النظم والسياسات والعمليات المتعددة التي اتخذتها الإدارة ضمن المجالات ذات الأولوية. وسيجري تحديد نطاق كل مهمة بعناية ليعكس التطورات المقررة والمستمرة.

الضمان الاستراتيجي والعمل الاستشاري

2- **حوكمة البيانات**. تعد الإدارة الجيدة للبيانات ضرورية للصندوق من أجل ضمان اتخاذ قرارات مستندة إلى أدلة، ودعم الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الشفافية وإمكانية الوصول. وتدعم حوكمة البيانات القواعد الموحدة وهياكل المساءلة ومعايير جودة البيانات لضمان الاتساق والشفافية. ووافق المجلس التنفيذي في عام 2022 على تنفيذ سياسة حوكمة البيانات في الصندوق بحلول نهاية عام 2023، وتغطي هذه السياسة كيفية استخدام البيانات ومعالجتها ونشرها في الصندوق. وتعكف الإدارة على وضع خطة عمل لتوضيح الأدوار والمسؤوليات المحددة ووضع نهج مرحلي فيما يتعلق بتحسين النظم والقدرات العامة ولوحات معلومات المتابعة. وستغطي المراجعة أيضا هذه الجوانب الرقابية وكذلك كيفية تنظيم البيانات وتخزينها. وأطلقت دورة تدريبية إلزامية بشأن حماية خصوصية البيانات الشخصية في الصندوق.

3- **الذكاء الاصطناعي.** يشكل الابتكار جزءا مهما من الحتمية الاستراتيجية للصندوق، وتمثل التكنولوجيا الحديثة عنصرا جوهريا في هذا المسار. وستقيّم هذه المهمة الاستشارية مدى نضج اعتماد الصندوق إطار عمل الذكاء الاصطناعي. وأُجريت مؤخرا مهمة مماثلة في برنامج الأغذية العالمي تتعلق باستراتيجيته وخارطة طريقه في مجال الذكاء الاصطناعي. وستنظر المهمة في الآليات المخصصة لتوجيه تطوير تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي ونشرها، وفي جوانب الحوكمة الرشيدة والمبادئ والإجراءات والمقاييس ذات الصلة. ويمكن أن تتناول المهمة وتشارك حالات الاستخدام الجارية - مثل المبادرة الجارية في شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا لإعداد مذكرات رئيس الصندوق وتقاريره بشأن مقترحات المشروعات استنادا إلى تقارير التصميم- بالإضافة إلى حالات الاستخدام المحتملة في المستقبل مثل أتمتة برمجية جداول تكاليف المشروعات، والتحليل الاقتصادي والمالي للمشروعات، وبرمجية النمذجة الاقتصادية والمالية للمشروعات الزراعية.

4- **إطار السياسات/الإجراءات الملائم للغرض**. في إطار السؤال العام المتعلق بمدى ملاءمة إطار السياسات والإجراءات في الصندوق للغرض بعد إعادة المعايرة واللامركزية، سيتناول هذا الاستعراض دراسة دقيقة لمدى ملاءمة عمليات التفويض بالصلاحيات الحالية. وسيُنظر تحديدا في عملية صنع القرار على المستوى اللامركزي، والأدوار، ومستويات عمليات الموافقة اللازمة لاتخاذ قرار، والمسؤوليات والتعاون بين الشعب، وكفاءة العمليات وتبسيطها (بما يتواءم مع مبادرة المرونة التشغيلية)، وإمكانية الوصول إلى الإجراءات (أي سهولة العثور على الإجراءات المطبقة حاليا وفهمها). ومن المحتمل أن تجري تغطية استعراض كل من إطار التفويض بالصلاحيات والسياسات والإجراءات من خلال "مواضيع عمودية" ضمن عمليات المراجعة الأخرى لعام 2026. ويُدرك مكتب المراجعة والإشراف احتمال إجراء استعراض مؤسسي وشيك للسياسات والإجراءات، وفي هذه الحالة سيُعدّل نطاق الاستعراض وفقا لذلك.

الضمان القائم على المخاطر

5- **الأمن السيبراني.** يعد الأمن السيبراني الآن من أكثر المخاطر العالمية خطورة وهو في تزايد مستمر. ولذلك، سيعدل النطاق الدقيق لهذه المهمة لمراعاة المخاطر الناشئة في هذا المجال، والتي قد تشمل حالة الضوابط ضد برامج الفدية أو إدارة ومراقبة "تكنولوجيا معلومات الظل" في هيكل لامركزي. وتأتي هذه المراجعة بعد مرور عامين على مراجعة عام 2024 للحوكمة وإدارة أمن تكنولوجيا المعلومات في الصندوق.

6- **إدارة الاستشاريين.** يشكل الاستشاريون ما يقارب 44 في المائة من القوى العاملة في الصندوق وهم أساسيون لتحقيق أهداف الصندوق والتزاماته، سواء كجزء من نموذج عمله المعتاد أو كوسيلة لإدارة المخاطر المتعلقة بثغرات التوظيف (الناجمة عن الوظائف الشاغرة أو الحاجة إلى مجموعات مهارات تقنية متخصصة). وتهدف عملية المراجعة إلى استكمال التقييم المؤسسي لإدارة الموارد البشرية في الصندوق الذي يعتزم مكتب التقييم المستقل في الصندوق إجراؤه، وقد تشمل الضوابط المتعلقة بممارسات التوظيف مثل الفصل بين المهام وتجنّب أي تضارب محتمل في المصالح، والقيمة مقابل المال، وكيفية التكامل الاستراتيجي بين مساهمة الاستشاريين وأدوار الموظفين في القوى العاملة. ويعيد مكتب المراجعة والإشراف النظر في هذا الموضوع دوريا، وكانت آخر مراجعة له في عام 2019.

7- **نظام المحاسبة والخزانة وإدارة المخاطر.** يجري حاليا تنفيذ الإطلاق التشغيلي لنظام المحاسبة والخزانة وإدارة المخاطر الجديد، مع استمرار الاختبارات الموازية حتى نهاية عام 2025. وتشمل الوظائف تسجيل نحو 3 مليارات دولار أمريكي من عمليات الاقتراض والمشتقات في المحاسبة. ويهدف نطاق المراجعة إلى توفير تعقيبات مبكرة على عمليات الموافقة على المشروعات، وفصل المهام، والمعاملات، والمدفوعات، والإبلاغ، وخدمة الدين، و/أو أعمال المطابقة. للاسترشاد بها في تطوير وتنفيذ الرقابة على النظام.

8- **تصميم المشروعات.** ستكون هذه المراجعة متابعة لمراجعة إطار الإشراف على البرامج لعام 2025، ويمكن أن تتناول بالبحث الروابط المتعلقة بكيفية تصميم المشروعات التي تخضع للإشراف. ويمكن أيضا أن تنظر في مستوى الاتساق بين المشروعات والأقاليم، وأدوار أعضاء فريق تنفيذ البرامج ومسؤولياته؛ وتقيّم التركيز على جوانب الامتثال من حيث الأثر، وطول وعمق الوثائق مقارنة بالمقارنة مع الجهات النظيرة، واحتمال الازدواجية ومستوى العناية الواجبة في المنح القائمة بذاتها الممولة بأموال تكميلية. ولن يغطي استعراض الإدارة فعالية تصميم المشروعات. وسيكون على دراية باستعراض الإدارة الجاري لعملية تصميم المشروع.

9- **استمرارية الأعمال.** تشمل مجالات التركيز المحتملة إجراء تقييم لأثر الأعمال لفهم آثار تعطل الأعمال على العمليات الحيوية أو تقييم مدى تأهب الصندوق لإدارة الأزمات. ويمكن أن تغطي المواضيع الأوسع قدرة الصندوق على الصمود في إدارة بيئة متزايدة التعقيد ومحدودة الموارد، وتسلسل المبادرات المؤسسية، والتدريب على مهارات إدارة التغيير، وكيفية تبادل المعرفة المكتسبة لأغراض التعلم والنمو. وبالإضافة إلى ذلك، كلّف الصندوق في عام 2023 استشاريا بإجراء استعراض لنظام إدارة استمرارية الأعمال الحالي، وتحديد الفجوات والمشاكل المحتملة، واستخلاص الدروس من جائحة كوفيد-19 ومن عملية اللامركزية 2.0. واستخدم هذا الاستعراض مستوى النضج في نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ في الأمم المتحدة كمعيار كمرجعي. ويستعرض مكتب المراجعة والإشراف ما إذا كانت المشاكل المحددة قد عولجت، وما إذا ظهرت أي مجالات أخرى ذات صلة خلال الفترة الفاصلة. ويتيح توقيت المهمة للشُعب التي أُعيدت معايرتها مؤخرا تحديث ترتيبات استمرارية الأعمال وتنفيذها.

10- **العمليات غير السيادية والقطاع الخاص.** تشكل العمليات غير السيادية عنصرا رئيسيا في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وبينما يجري حاليا استعراض إطار العمليات غير السيادية ويجري تشكيل لجنة استشارية معنية بالقطاع الخاص، يمكن أن تنظر المهمة المقررة في مدى كفاية التدابير المتخذة لإدارة تضارب المصالح. ويمكن برمجة مراجعة أكثر شمولا في وقت لاحق لتغطي فعالية وكفاءة إجراءات العمليات غير السيادية، بما يُكمل التقييم المواضيعي لمشاركة الصندوق مع القطاع الخاص الذي من المقرر أن يجريه مكتب التقييم المستقل في الصندوق (2027).

الضمان الأساسي

11- **عمليات مراجعة إشراف الصندوق على البرامج القطرية (خمس عمليات من المقرر إجراؤها في عام 2026).** توفر عمليات مراجعة الإشراف ودعم التنفيذ الذي يقدمه الصندوق لأنشطة البرامج القطرية ضمانات بأن هذه الأنشطة كافية وفعّالة في ضمان استمرار الإدارة الفعّالة للمخاطر الائتمانية الكبيرة المرتبطة بتنفيذ البرامج. وسيُعدَّل نهج ونطاق عمليات المراجعة استنادا إلى نتائج استعراض إطار الإشراف في الصندوق لعام 2025. ويخطط مكتب المراجعة والإشراف لتغطية إشراف الصندوق على خمسة برامج قطرية في عام 2026 (من أصل نحو 92 برنامجا قطريا نشطا). وسيستند الاختيار إلى حجم الحافظة النشطة، وعدد السنوات المنقضية منذ آخر مراجعة داخلية أجراها مكتب المراجعة والإشراف، ونوع الإشراف اللامركزي المعمول به ومخاطر تنفيذ المشروعات. ويهدف هذا النهج إلى تغطية جميع الأقاليم الخمسة ما لم تقتضِ المخاطر المتغيرة خلاف ذلك.

12- **مراجعة المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي.** ترتبط المخاطر الرئيسية المتعلقة بتنفيذ البرامج، واللامركزية، والتفويض بالصلاحيات ارتباطا مباشرا بعمليات مكاتب الصندوق في البلدان والأقاليم المعنية. وينفّذ مكتب المراجعة والإشراف تغطية مراجعة دورية لهذه المكاتب، ولكنه سيولي اهتماما أقل لهذا المجال في عام 2026 نظرا لتحديد المشاكل المشتركة ونضوج عملية اللامركزية في المكاتب. ويجري إعداد تقرير شامل بشأن 11 عملية مراجعة من هذا النوع في إطار خطة عمل عام 2025 من أجل تبادل الدروس المستفادة بين البلدان والأقاليم. ويستند اختيار المكاتب التي ستخضع للمراجعة ضمن هذه الفئة إلى حجم المعاملات، وعدد السنوات المنقضية منذ آخر عملية مراجعة أجراها مكتب المراجعة والإشراف، ونوع المكتب اللامركزي، والتوزيع الإقليمي، ووجود مخاطر محددة. وقد خضع المكتبان الإقليميان لأفريقيا الشرقية والجنوبية ولأفريقيا الغربية والوسطى للمراجعة في عام 2023، ولا يزال المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي قيد المراجعة. وبالتالي، يُقترح إجراء مراجعة للمكتب الإقليمي الجديد لآسيا والمحيط الهادي في بانكوك فقط في عام 2026، لضمان تطبيق العناصر الرئيسية لنموذج العمل اللامركزي بفعالية. وستستعرض المراجعة كيفية إشراف المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي ومساهمته في توفير الدعم بفعالية وبكفاءة للبرامج القطرية التي يشرف عليها، بما في ذلك مستويات التوظيف مقارنة بالمكاتب الإقليمية الأخرى، والمهارات، والأدوار والمسؤوليات، والفصل بين المهام، وكيفية رصد أداء المكاتب القطرية.

13- **ضوابط معالجة الصرف**. في ظل تجاوز المصروفات المجمّعة للقروض والمنح ومنح إطار القدرة على تحمل الديون مبلغ مليار دولار أمريكي سنويا، تُعَدّ الرقابة الفعّالة على عملية الصرف أمرا أساسيا. وتتطور الأدوار والمسؤوليات داخل شعبة المراقب المالي وشعبة التوريد والإدارة المالية، على نحو مستمر. وتُجرى حاليا اختبارات موضوعية أقل في المراحل الأولى للمشروعات الاستثمارية، مع تركيز أكبر على عمليات التحقق اللاحقة في الميدان. ويمكن لمراجعة الحسابات أن تنظر في فعالية ضوابط العملية للمساعدة في ضمان اتباع نهج سلس ومتبادل الدعم ومراعٍ للموارد في الشعبتين. ويمكن أن تشمل المراجعة أيضا استعراضا لتنفيذ عملية الإبلاغ المالي المؤقت. ولن يشمل نطاق المراجعة الضوابط الأمنية في بوابة عملاء الصندوق.

14- **مراجعة النفقات المتعلقة بمقر إقامة رئيس الصندوق.** سيقوم مكتب المراجعة والإشراف بمراجعة النفقات المتعلقة بمقر إقامة رئيس الصندوق وفقا لقرار مجلس المحافظين ذي الصلة.

15- **التصديق على نفقات المقر المقدمة إلى الحكومة الإيطالية لسدادها.** سيصدّق مكتب المراجعة والإشراف على دقة البيان السنوي للنفقات المستخدم لطلب سداد النفقات المتعلقة باستضافة مقر الصندوق من الحكومة الإيطالية.

16- اعتبارات أخرى – التخطيط الأوّلي للفترة 2028/2027

- **إدارة الأصول والخصوم.** بعد مراجعة كلٍّ من إدارة السيولة وكفاية رأس المال مؤخرا، تشكل مراجعة إطار إدارة الأصول والخصوم الجزء الأساسي الأخير في إطار إدارة المخاطر المالية الذي يؤثر في قائمة موازنة الصندوق وتكتسي أهمية خاصة نظرا لزيادة مستوى الاقتراض. ولذلك، من المقرر مبدئيا إجراء المراجعة المقترحة في عام 2027. ويمكن أن يتّسع نطاقها البديل ليقدّم نظرة عامة أكثر شمولا على الاستقرار المالي للصندوق.
- **العمليات غير السيادية والقطاع الخاص**. يمكن أن يشمل نطاق الضمان الإضافي مدى كفاية وفعالية وكفاءة إجراءات العمليات غير السيادية، استكمالا لعملية التقييم المواضيعية المقرر إجراؤها من قِبل مكتب التقييم المستقل في الصندوق بشأن مشاركة الصندوق مع القطاع الخاص (2027).
- **التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة.** هذه إحدى المبادرات الرئيسية للإدارة في إطار مبادرة المرونة التشغيلية. وتشمل العناصر الأخرى لإدارة الموارد البشرية استعراض إطار التنقل وترتيبات العمل المرنة وثقافة مكان العمل ومشاركة الموظفين. وسيتعين أن تراعي المهمة نطاق التقييم المؤسسي الذي سيجريه مكتب التقييم المستقل في الصندوق لإدارة الموارد البشرية في الصندوق، والذي يمكن أن يشمل استخدام الموارد البشرية بفعالية وبكفاءة.
- **صياغة الميزانية الاستراتيجية والموافقة عليها**. تقوم الإدارة بإدخال تغييرات لتحسين إدارة الميزانية من خلال مواءمة تخصيص الموارد مع النتائج. ويمكن إدراج استعراض لعمليات إدارة ميزانية الصندوق في الفترة 2027-2028
- **استراتيجية التحول الرقمي** هي مبادرة أخرى للإدارة يمكن أن تحتاج إلى ضمان خلال العامين المقبلين.
- **مبادرة المرونة التشغيلية**. يمكن أن تُدرج للاستعراض في المجالات التي لا تشملها المهام المشار إليها أعلاه، (مثل تخطيط القوى العاملة، وإدارة الميزانية، وعمليات استعراض السياسات والعمليات).
- **عمليات الموافقة على التوريد في المشروعات.** أثر إعادة المعايرة على عدم الاعتراض، اكتمال واستخدام البيانات في نظام الصندوق الشامل للتوريد في المشروعات عبر الإنترنت.
- **إدارة المنح في الصندوق**. عمليات الاستعراض والموافقة، والاعتماد على العمليات اليدوية غير الفعّالة، والرصد والإشراف.
- **الإشراف على المشروعات التجريبية للابتكار وفعاليتها**. فعالية المشروعات التجريبية للابتكار، مثل سلسلة الكتل / نظام TRACE، والإبلاغ عنها وتبادل المعرفة بشأنها.
- **تعيين الموظفين وإدارة الوظائف الشاغرة**
- **الضوابط على استحقاقات الموظفين وبدلاتهم**
- **آلية الحصول على الموارد المقترَضة**
- **إدارة عمليات سداد القروض، والمبالغ المستردة والمتأخرات**

الاختيارات الأوّلية للبلدان

الجدول 1

الإشراف الأوّلي على عمليات مراجعة البرامج القطرية لعام 2026

الشعبة	*2026*	*خطة بديلة 2027/2026*
آسيا والمحيط الهادي	بنغلاديش (#2)	الصين (#3)
أفريقيا الشرقية والجنوبية	موزامبيق (#1)	كينيا (#4)
أمريكا اللاتينية والكاريبي	باراغواي (#14)	هندوراس (#31)
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	مصر (#7)	طاجيكستان (#12)
أفريقيا الغربية والوسطى	نيجيريا (#6)	بنن (#8)

ملاحظات:

يُشار إلى ترتيب الأولوية لمكتب المراجعة والإشراف بالرمز # متبوعا برقم. ويأخذ هذا الترتيب في الاعتبار عمليات الصرف منذ يناير/كانون الثاني 2023، ونوع المكتب القطري للصندوق، والتمويل المقدم من الصندوق، والفترة الزمنية المنقضية منذ آخر تغطية للمراجعة، وعوامل أخرى.

حددت لليسوتو، التي لا تظهر في الجدول، الأولوية 5# (أفريقيا الشرقية والجنوبية).

جرى اختيار نيبال في الأصل لتكون مشمولة بالتغطية في عام 2025، ولكن استُبدلت بباكستان لأسباب تشغيلية. وبناء على الحافظة والمخاطر الحالية، انخفض ترتيب أولويتها إلى 18#، ولذلك لا يُقترح إجراء مراجعة لها.

Mapping of assignments to risks

Chart 1
Proposed assignments compared to the highest net risks in the audit universe planning tool

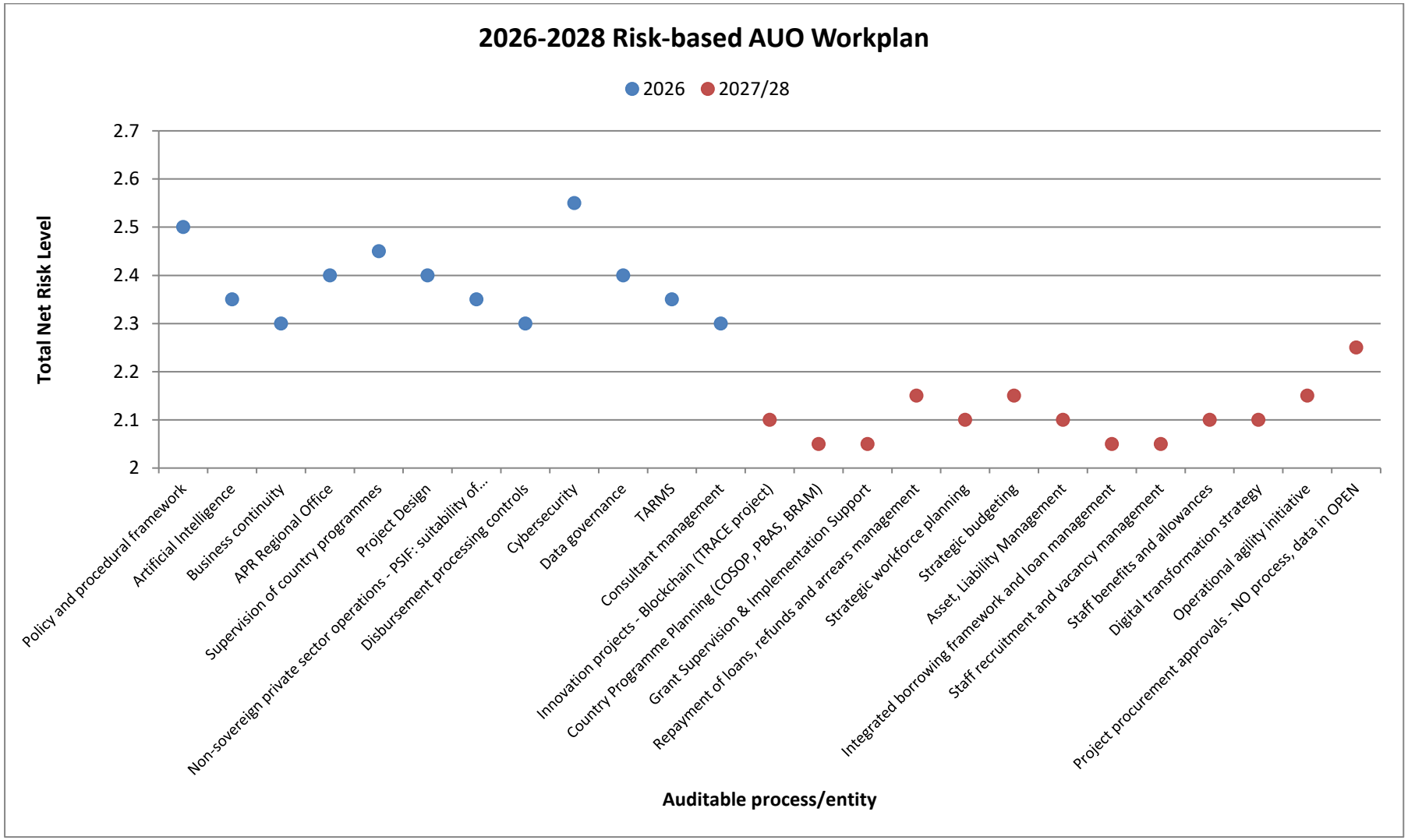

Chart 2
Proposed audit assignments by corporate risk domain (level 1)

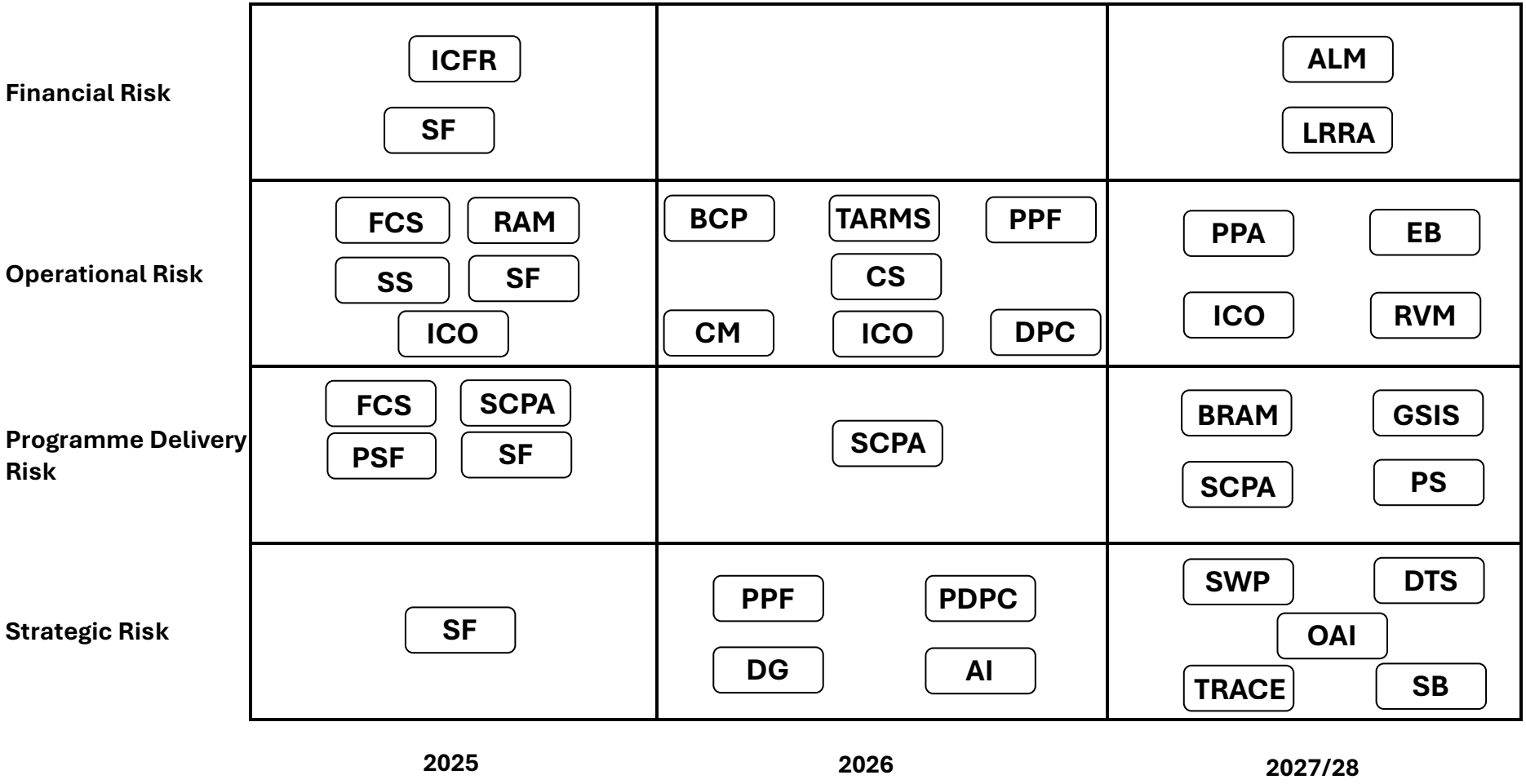

*Please see *Explanation of Acronyms* in the following page.

Explanation of Acronyms

1. ICFR
Internal Controls over Finance Reporting
2. ALM
Asset Liability Management
3. FCS
Fragile and Conflict-affected Settings
4. BCP
Business Continuity Planning
5. SCPA
Supervision of Country Programme Audit
6. ICO
IFAD Country Office
7. RAM
Risk Assurance Mapping
8. TARMS
Treasury Accounting and Risk Management System
9. PDPC
Project Design Process Consistency
10. PSF
Programme Supervision Framework
11. PPF
Policy and Procedural Framework
12. DPC
Disbursement Processing Controls
13. DTS
Digital Transformation Strategy
14. RVM
Staff Recruitment and Vacancy Management
15. BRAM
Borrowed Resource Access Mechanism
16. LRRA
Management of loan repayments, refunds and arrears
17. PPA
Project procurement approvals - NO process, data in OPEN
18. GSIS
Grant Supervision & Implementation Support
18. SF
Supplementary Funds
19. CM
Consultant Management
20. EB
Entitlements and Benefits
21. SWP
Strategic Workforce Planning
22. OAI
Operational Agility Initiative
23. SS
Safe and Security
24. DG
Data Governance
25. SB
Strategic Budgeting
26. CS
Cybersecurity
27. PS
Private Sector
28. AI
Artificial Intelligence